تحليل إخباري

«جنيف ـ 2» مشكوك بأمره ونجاحه

بدأت اتصالات ديبلوماسية وسياسية مع الجانبين الأميركي والروسي للإعداد للمؤتمر الدولي المقرر عقده في جنيف بداية الشهر المقبل، وتردد أن نائبي وزير الخارجية الأميركي وليم بيرنز والروسي ميخائيل بوغدانوف بدآ التواصل للإعداد للمؤتمر، وستحصل اليوم اجتماعات تنسيقية على مستوى المديرين السياسيين لوزارة الخارجية لمجموعة الـ 3 التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومجموعة الـ 5 أي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

لكن مؤتمر «جنيف ـ 2» يواجه مجموعة من العقبات التي تدفع الى التشكيك في إمكانية انعقاده رغم وجود «توافق دولي» على تحاشي غرق سورية في حالة الفوضى العامة وتفكك بنى الدولة ورغم ارتفاع أعداد الضحايا التي تجاوزت الـ 90 ألف قتيل.

مصادر أوروبية ديبلوماسية تفند العناصر التي تجعلها متشائمة لجهة احتمال انعقاد المؤتمر ولجهة إمكانية توصله إلى نتائج إيجابية في حال حصوله ولخصتها كالتالي:

مصير الرئيس السوري بشار الأسد، صلاحيات الحكومة الانتقالية المفترض تشكيلها وفق بيان جنيف ـ 1، وأخيرا الدور الإيراني، وتتبنى المصادر، بصدد النقطة الأولى، موقف المعارضة السورية التي تشترط رحيل الأسد لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات باعتبار أن البند الذي يتحدث عن تشكيل حكومة انتقالية من النظام والمعارضة يعطي حق النقض للطرفين على وجود أشخاص في الجانب المقابل، لذلك، ترى هذه المصادر أن المعارضة «لا يمكن أن تقبل» بقاء الأسد في منصبه أو مشاركته في العملية الانتقالية.

غير أن الغربيين، رغم هذا الموقف المتشدد الذي أجهض بيان «جنيف ـ 1» منذ اليوم التالي لصدوره في 30 يونيو الماضي، يمكن أن يقبلوا بـ «تسوية» للتغلب على هذه العقبة تكمن في الحصول على تعهد من الجانب الروسي يضمن خروج الأسد من السلطة ليس في بداية العملية الانتقالية ولكن في نهايتها، ويفهم من ذلك أن الرئيس السوري قد يستطيع البقاء في منصبه ولكن من غير ممارسة أي صلاحيات إبان المرحلة الانتقالية على أن يضمن الروس عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة.

أما العقبة الثانية فتتمثل في تحديد الجهة التي سيكون من صلاحياتها الإشراف على الجيش السوري وعلى أجهزة الأمن والمخابرات، وينص بيان جنيف على إناطة «كامل الصلاحيات» بالحكومة الانتقالية، والسؤال الذي تطرحه المصادر الغربية يتناول مدى استعداد الأسد للتخلي عن الإشراف على ما يشكل «الضمانة الأولى» لبقاء النظام بينما المعارضة السورية ترفض رفضا مطلقا استمرار تحكمه بالأداة القمعية التي يستخدمها على هواه، وتكمن العقبة الثالثة، بحسب تأكيدات المصادر الغربية، في استمرار رفض مشاركة إيران في المؤتمر الموعود لأن تطورا كهذا «سيعني الخلط بين ملف إيران النووي والملف السوري»، وتوفير الفرصة لإيران للمساومة.

وفي بيروت يرى محلل استراتيجي خبير في شؤون الشرق الأوسط أن المؤتمر الدولي الذي توافقت عليه واشنطن وموسكو أخير قد يولد ميتا إذا رأى النور، ويرجح أن تدفن «خطة جنيف» معه هذه المرة، في الأصل لم يكن متوقعا أن تتوافق واشنطن وموسكو على انعقاده بهذه السرعة بعد كل هذا الجمود والمماطلة والمناورة التي حالت دون تنفيذ ما تم التوافق عليه في «جنيف ـ 1»، لم تكونا مستعجلتين على رغم كل ما تشهده الحرب السورية من مآس وويلات ومجازر ومذابح وتهجير وتدمير، بل بدت الإدارة الأميركية أول من بادر إليه، لتصيب بذلك أكثر من هدف، أولها إعفاء الرئيس باراك أوباما من اتخاذ قرار مفصلي من الأزمة السورية، بعد كل الضجة التي أثيرت عن تجاوز نظام الرئيس بشار الأسد «الخط الأحمر» باستخدام محدود للسلاح الكيماوي، وثانيها تخفيف الضغوط التي بدأت تمارسها قوى في الداخل الأميركي والخارج من أجل التدخل وتوفير السلاح الفاعل لمجموعات معارضة.

لكن «تهافت» الإدارة الأميركية إلى «جنيف ـ 2»، مع ما رافقه من حديث عن تنازلات قدمتها إلى روسيا، ليس وحده الدافع، بل إن تلقف موسكو الفكرة نم عن رغبة مشتركة أميركية ـ روسية في كسب مزيد من الوقت، كأن الحوار الدائر بين الطرفين في كثير من الملفات لم ينضج بعد ويتطلب مزيدا من الوقت، لكن الملف السوري المتفجر شهد أخيرا تطورات أنذرت بتغيير قواعد اللعبة المستمرة من سنتين، وشكلت دوافع لتحرك سريع من أجل إعادة ترميم بعض «الخطوط الحمر» التي تجاوزها المتصارعون في الداخل واللاعبون الإقليميون.

بين هذه الدوافع التي تقلق واشنطن وموسكو، إضافة إلى الملف الكيماوي وخطر تكرار استخدامه واحتمال انتقاله إلى مجموعات متطرفة إذا صح ما قيل عن استخدامه على أيدي مجموعات مسلحة، هذا الصعود والانتشار المتناميان لحركات التطرف وعلى رأسها «جبهة النصرة»، وإطلاق عمليات التطهير المذهبي في مناطق عدة وما تستتبعه من مذابح ومجازر وجرائم حرب أخطرها ما يجري في القصير وحمص، وما تستدعيه عاجلا أو آجلا من مذابح مماثلة في أماكن أخرى من البلاد لن توفر أقليات ومكونات يدعي دعاة الحل السياسي أنهم حريصون عليها حرصهم على عدم تفكك سورية وتشظيها و«صوملتها»، وما تستولده من وقود جديد لتسعير الصراع المذهبي في الإقليم، ولعل أخطر الدوافع انخراط إسرائيل ميدانيا في الحرب عبر سلسلة من الغارات استهدفت ليس مواقع سورية فحسب بقدر ما استهدفت مستلزمات انخراط إيران وحزب الله عديدا وعتادا من صواريخ وأسلحة متطورة، ولم يقف هذا الانخراط عند هذه الحدود: أعلنت طهران أنها ستشكل حزب الله السوري بعد إعلان دمشق فتح جبهة الجولان أمام المقاومة، ورحب الحزب اللبناني مبديا الاستعداد لكل أشكال الدعم لهذه الجبهة.

أمام هذا الحضور الإقليمي الفاعل في الحرب السورية مضافا إلى هذه المجموعات المتعددة المشارب والبرامج التي تقاتل النظام، لم يعد الخطر يتهدد سورية الدولة والمؤسسات والمكونات، بل بات يهدد أيضا مصالح اللاعبين الدوليين ودورهم في رسم مستقبل هذا البلد، لذلك استعجلت الولايات المتحدة وروسيا الدعوة إلى مؤتمر دولي لإعادة إحياء بنود «خطة جنيف» التي أقرتها الدول الكبرى والجامعة العربية وتركيا قبل نحو عام، وأعيد بعث مهمة الأخضر الإبراهيمي التي لم تقدم ولم تؤخر فيما فعلته مهمة سلفه كوفي أنان حتى يوم استقالته، بالتأكيد ترغب الدولتان الكبيرتان في أن يكون لهما الدور الأساس في إدارة أزمة سورية وفي إيجاد تسوية سياسية لها مطابقة لصورة المستقبل الذي تريدانه لهذا البلد، من أجل ضمان مصالحهما فيه وفي بلاد الشام عامة.

لكن رغبة الدولتين الكبيرتين شيء وقدرتهما على تحقيق هذه الرغبة شيء آخر، يكفي النظر إلى تخبط كل من الأميركيين والروس في مواقفهم غداة الاتفاق على المؤتمر الدولي حيال رؤيتهم للحكومة الانتقالية، ودور الرئيس الأسد في المرحلة الانتقالية، ولائحة الدول والقوى المدعوة إلى «جنيف ـ 2»، ودور الجيش والمؤسسات الأمنية ومستقبلها.

رغبة الدولتين الكبيرتين شيء والواقع على الأرض السورية شيء آخر: لا ضمان في قدرة الروس على إقناع الرئيس الأسد والحلقة المحيطة به على البقاء بعيدا من الحكومة الانتقالية لئلا نقول إنهم لا يرغبون في ذلك، في المقابل لا قدرة للأميركيين على دفع المعارضة إلى الحوار مع النظام.

وعلت أصوات المعارضين المطالبين بوجوب تغيير موازين القوى قبل أي جلوس على الطاولة للتفاوض، وما لم يتحقق ذلك فإن الضغط على الائتلاف للقبول بالحوار وشروطه الأميركية قبل الروسية سيفضي إلى تمزيق ما بقي من هذا الهيكل التنظيمي، إضافة إلى تشتت المعارضة وحدود الضغط الذي يمكن أن يمارسه الروس والأميركيون على «حلفائهما» في سورية، هناك القوى الإقليمية، من إيران إلى إسرائيل، ومن العراق إلى تركيا ولبنان والأردن، والسعودية وقطر ومصر، باتت هذه الدول جزءا من الحرب القائمة، ولكل واحدة منها أسبابها الخاصة وأهدافها الجوهرية التي لا يمكنها التنازل عنها بيسر وسهولة، أيا كانت ضغوط الكبار.

حيال هذه الخريطة المعقدة والأسئلة المصيرية يكاد يكون مستحيلا أن يوفق المؤتمر الدولي في دفع «خطة جنيف» إلى حيز التنفيذ، لو كان الأمر بهذه السهولة لما بقيت الخطة في أدراج الأمم المتحدة، ان الصراع الإقليمي والدولي على سورية كان وراء انسداد الأفق أمام الحسم العسكري لمصلحة النظام أو خصومه، وكان وراء جمود أي مسعى لتسوية سياسية يبدو أن أوانها قد فات.

الأمم المتحدة تندد بقوات الأسد لكن القلق يتزايد بشأن المعارضة

الأمم المتحدة ـ رويترز: أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة القوات الحكومية في سورية وأشادت بالائتلاف الوطني السوري المعارض امس الاول، لكن التأييد للقرار الذي صاغته دول خليجية كان أقل من الدعم الذي حصل عليه نص مشابه أقر العام الماضي، وهي علامة على تزايد القلق بشأن جماعات المعارضة المسلحة المنقسمة.

والقرار غير ملزم وليس له قوة القانون لكن قرارات الجمعية العامة التي تضم 193 دولة قد تنطوي على أهمية معنوية وسياسية كبيرة.

وحصل القرار على تأييد 107 أصوات مقابل رفض 12 وامتناع 59 دولة عن التصويت، في تباين كبير مع نتيجة التصويت على القرار السابق الذي ادان الحكومة السورية في أغسطس الماضي واعتمد بموافقة 133 دولة مقابل رفض 12 وامتناع 31 عن التصويت.

وعزا ديبلوماسيون بالأمم المتحدة تراجع التأييد للقرار الى مشاعر القلق من ان سورية ربما تتجه الى «تغير في النظام» توجهه حكومات اجنبية ومخاوف من زيادة عنصر التطرف الإسلامي بين المعارضين.

ورفضت روسيا وهي حليف وثيق للرئيس بشار الأسد القرار الذي صاغته قطر التي تتهمها الحكومة السورية بتسليح المعارضين الساعين للإطاحة بالأسد.

لكن موسكو التي استخدمت مع الصين حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات لمنع مجلس الأمن الدولي من التحرك ضد سورية لم تتمكن من عرقلة قرار الجمعية العامة حيث لا تتمتع أي دولة بحق النقض.

وقال ديبلوماسيون إن الوفد الروسي بعث برسائل إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة تحثهم على معارضة القرار.

وشكت موسكو من أن القرار يقوض الجهود الأميركية الروسية لعقد مؤتمر للسلام تشارك فيه الحكومة السورية والمعارضة، وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إنه سينظم على الأرجح في اوائل يونيو.

وأبلغ سفير سورية لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري الجمعية العامة قبل التصويت أن القرار يتعارض مع المساعي الأميركية الروسية للبحث عن حل ديبلوماسي للأزمة المستمرة منذ اكثر من عامين والتي تقول الأمم المتحدة إنها أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 80 ألف شخص.

وقال الجعفري إن القرار «يمثل سباحة عكس التيار في ضوء التقارب الروسي الأميركي الذي رحبت به سورية».

لكن نائبة السفير الأميركي روزماري دي كارلو قالت ان القرار يتفق مع المبادرة الروسية الأميركية ويبعث «برسالة واضحة بأن الحل السياسي الذي نسعى اليه جميعا هو افضل وسيلة لانهاء معاناة الشعب السوري».

وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون للصحافيين في مقر الامم المتحدة في نيويورك انه لم يكن يرغب في ان يصبح التخطيط للمؤتمر «عملية طويلة للغاية». وقال ان الضغط يجب ان يمارس على كل الأطراف المتحاربة لكي تتقدم على وجه السرعة بأسماء للمشاركة في حكومة انتقالية «يمكن ان يصطف خلفها الجميع في سورية».

لكن بعض الديبلوماسيين في الأمم المتحدة والمسؤولين تساورهم شكوك في أن المبادرة الأميركية ـ الروسية ستحل الجمود الذي منع مجلس الأمن المؤلف من 15 دولة من أي تحرك بشأن سورية بسبب الخلاف الواسع بين موقفي موسكو وواشنطن بشأن الحرب الأهلية هناك.

وكان من المتصور في الأصل أن يمنح القرار الذي حظي بدعم قوي من دول غربية وخليجية عربية مقعد سورية بالأمم المتحدة للائتلاف الوطني السوري المعارض.

لكن ديبلوماسيين في الأمم المتحدة قالوا إنه اتضح في المفاوضات الأولى أن مثل هذا الإجراء لن يحظى بالموافقة في الجمعية العامة، حيث تخشى كثير من الوفود أن تواجه حكوماتها يوما ما انتفاضات معارضة أيضا.

غير ان القرار رحب بتشكيل الائتلاف الوطني السوري «بوصفه محاورا فعالا مطلوبا في عملية الانتقال السياسي».

ورحب الائتلاف الوطني السوري بقرار الأمم المتحدة لكنه قال في بيان إنه يجب بذل المزيد من الجهد على وجه السرعة لإنهاء معاناة الشعب السوري.

واعلنت وفود إيران وبوليفيا وفنزويلا وكوريا الشمالية وروسيا البيضاء وغيرها من الدول التي تعارض عادة السياسة الأميركية في الأمم المتحدة معارضتها للقرار.

وقالت اندونيسيا التي صوتت لصالح قرار اغسطس إنها امتنعت عن التصويت على القرار الحالي فيما يرجع أساسا لاعترافه الضمني بالمعارضة السورية.

واتهم محمد خزاعي سفير ايران المعارضة السورية باستخدام اسلحة كيماوية ضد السوريين وهو شيء تقول المعارضة ان حكومة الأسد هي التي تفعله وليس قوات المعارضة.

وتحدث ايضا عن العدد المتزايد «للجماعات الإرهابية والمتطرفة» في سورية.

وحذرت روسيا من عناصر ارهابية في سورية.

والتصويت على هذا النحو قد يبين ان الصور التي تم بثها في الآونة الأخيرة للوحشية التي تمارس في الحرب الأهلية المستمرة من أكثر من عامين لقائد قوة من مقاتلي المعارضة وهو ينزع قلب مقاتل من الأعداء ويقضمه ربما تقوض حجة الذين يقولون ان سورية ستكون أفضل بدون الاسد.

ونشرت على الإنترنت صور مروعة لاعمال ارتكبتها قوات الاسد.

وقال مبعوثون ان هناك سببا آخر للتراجع في تأييد القرار قد يكون ان الأسد مازال يسيطر على اجزاء كثيرة من البلاد وانه أظهر ان قواته المسلحة والميليشيات المتحالفة لم تخسر الحرب وان كانت لم تتمكن من الفوز فيها.

وقال ديبلوماسي غربي بالامم المتحدة طلب عدم نشر اسمه في اشارة الى قرار اغسطس 2012 «انني مقتنع بأن دولا كثيرة صوتت لصالح نص (قرار العام الماضي) لانها اعتقدت انها تصوت للجانب الفائز». وأضاف «لم تعد لديها هذه الثقة». وتابع «والآن يوجد ايضا الاسلاميون.. العامل الإرهابي الذي أصبح أكثر وضوحا».

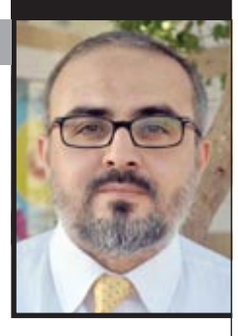

إسماعيل ياشا/ كاتب تركي

أحداث الريحانية .. منظمة إرهابية جديدة

الحكومة التركية أعلنت بعد عدة ساعات من وقوع التفجيرين في مدينة الريحانية القريبة من الحدود السورية أن الجهة التي تقف وراء هذه العملية الإجرامية منظمة إرهابية ماركسية على اتصال مع المخابرات السورية، ووجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى المدعو معراج أورال «علي كيالي»، زعيم ما يسمى بـ«المقاومة السورية» التي تقاتل الثوار في الساحل السوري لمساندة قوات النظام.

لا شك أن صلة هذا الرجل ومنظمته بالمخابرات السورية والهدف من العملية الإرهابية وعلاقتها بالتطورات الأخيرة في الملف السوري ودعم تركيا للثورة وغيرها من العناوين كلها ذات أهمية ولكن هناك بعدا آخر لهذه العملية الجبانة مرتبطا بعملية السلام التي تجريها الحكومة التركية مع حزب العمال الكردستاني.

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال في أول تعليقه على تفجيري الريحانية إنه من المحتمل أن يقف وراء العملية الإرهابية المنزعجون من عميلة السلام وانسحاب عناصر حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية. وقد يكون ذلك صحيحا، إلا أني لا أعتقد أن تفجيري الريحانية كانا يستهدفان عرقلة عملية السلام، لأن حزب السلام والديموقراطية، الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني، سارع الى استنكار العملية الإرهابية، معربا عن أمله في ألا تنعكس سلبا على عملية السلام.

هناك مخاوف لدى كثير من المحللين من أن ما حدث في الريحانية من التفجير والاعتداء على اللاجئين يشير إلى دفع الأطراف المنزعجة من انسحاب حزب العمال الكردستاني من ساحة المعركة المسلحة مكتفيا بالنضال السلمي في المعترك السياسي، منظمة إرهابية أخرى لتحل محل حزب العمال الكردستاني في القيام بعمليات إرهابية لاستنزاف طاقة تركيا وقوتها وإشغالها بالمشاكل الداخلية. ويتساءل الكثير: «هل يأتي إرهاب طائفي بعد أن بذلت جهودا كبيرة لإنهاء إرهاب الانفصاليين الأكراد؟» ومن المبكر أن نجيب عن هذا السؤال بـ«نعم» ولكن الأمر لا يتحمل التساهل أبدا.

معراج أورال، كان زعيم منظمة إرهابية يسارية ناشطة في سبعينيات القرن الماضي معروفة باسم «عاجلجيلر» أي «المستعجلون»، وأطلق عليها هذا الاسم بعد أن أصدر قادتها آنذاك بيانا بعنوان «القضايا العاجلة للثورة التركية». وبعد انقلاب 1980 العسكري اختفت هذه المنظمة تماما ولجأ أورال إلى سورية وتزوج من عائلة جميل الأسد وأسس «الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون». وكان يتنقل بين سورية وفرنسا. وبعد اندلاع الثورة السورية عاد من باريس إلى اللاذقية ليقوم بمهمة التشبيح ويرتكب المجازر.

«المقاومة السورية» التي يتزعمها معراج أورال المعروف بـ «جزار بانياس» معظم عناصرها من النصيريين الأتراك وهناك معلومات استخباراتية تشير إلى تكثيف أورال جهوده لجذب أبناء الطائفة العلوية من محافظات هاتاي وأضنة ومرسين وغيرها للانضمام إلى صفوف منظمته الإرهابية الجديدة التي لا تقاتل فقط ضد الثوار السوريين فحسب بل وتقوم أيضا بإثارة الفتنة والقلاقل في تركيا وتحريض الشارع التركي ضد الثورة السورية واللاجئين، خاصة في محافظة هاتاي التي يكثر فيها العلويون من الأصول العربية.

النظام السوري منذ أربعين سنة كان حاضنا وداعما لكثير من المنظمات الإرهابية الناشطة في تركيا مثل منظمة «آسالا» الأرمينية وحزب العمال الكردستاني، مع أنه لم تكن آنذاك في سورية ثورة ولا الجيش الحر الذي تحتضن تركيا بعض قادته، بمعنى أن دعم النظام السوري للمنظمات الإرهابية ضد تركيا لم يكن بهدف الانتقام منها بسبب دعمها للثورة السورية، بل هو سياسة تبناها النظام السوري منذ قيامه لإضعاف تركيا ودورها في المنطقة. ولا شك أن هناك قوى إقليمية ودولية تحمل الهم نفسه ولا ترغب في صعود الدور التركي وتبحث عن ورقة بديلة لتلعب ضد تركيا بعد أن فقدت ورقة حزب العمال الكردستاني. وعلى حكومة أردوغان أن تدرك هذا الخطر وتقطع رأس هذه الحية الصغيرة قبل أن تكبر وتهدد أمن تركيا واستقرارها.

الجيش الحر يتقدم في درعا ويسيطر على اللواء 52 وجبهة النصرة تعدم موالين للنظام في دير الزور

عواصم ـ وكالات: قالت مصادر في الجيش الحر إن الألوية التابعة له تمكنت من السيطرة على الكتيبة 232 في اللواء 52 في محافظة درعا، بينما تتواصل الاشتباكات في حلب وريف دمشق وتجدد القصف علي حي مخيم اليرموك بدمشق.

وأوضحت مصادر الجيش الحر أن السيطرة على الكتيبة جرت بعد محاولات لاقتحامه منذ فجر أمس، حيث دارت اشتباكات عنيفة وسمعت أصوات انفجارات ضخمة.

وقد ردت قوات النظام بقصف القرى والبلدات المحيطة بمقر اللواء الذي يعتبر ثاني أكبر لواء عسكري في سورية.

في غضون ذلك تواصل عدة فصائل مقاتلة معركة اقتحام سجن حلب المركزي. وقد استخدمت مختلف الأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها من ثكنات قوات النظام العسكرية في معارك سابقة.

وقال مراسل الجزيرة في حلب محمود الزيبق إن هذه الفصائل حققت تقدما داخل السجن وضيقت الخناق على القوات النظامية به التي باتت في عدد قليل من المباني.

وفي تطور آخر، ذكرت شبكة شام أن القصف تجدد بالمدفعية الثقيلة على حي مخيم اليرموك بدمشق ومعظم أحياء دمشق الجنوبية.

كما دارت اشتباكات عنيفة في محيط بلدة الجربا بالغوطة الشرقية بريف دمشق بين الجيش الحر وقوات النظام وفق الشبكة.

وفي ريف حماة، اندلعت اشتباكات عنيفة في محيط مدينة حلفايا بين الجيش الحر وقوات النظام التي تحاول اقتحام المدينة وسط قصف عنيف بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة. كما شن الطيران الحربي ثلاث غارات على المدينة وألقى خلالها القنابل العنقودية مما أدى الى دمار هائل في المدينة.

وفي ريف إدلب، قالت شبكة شام إن قوات النظام قصفته بالمدفعية الثقيلة.

وقال ناشطون سوريون في وقت سابق إن قوات النظام ارتكبت مجزرة في بلدة أم عامود بريف حلب. وبينما واصلت هذه القوات قصفها الجوي لمناطق مختلفة من دمشق وريفها، أكد الجيش الحر استهداف رتل عسكري على طريق حمص دمشق الدولي.

عناصر من جبهة النصرة خلال اعدام عدد من الموالين للاسد في دير الزور (رويترز)

السلطات السورية تعتقل الفنانة المعارضة مي سكاف في دمشق!

دمشق ـ د.ب.أ: قال المحامي والناشط الحقوقي السوري البارز أنور البني إن السلطات السورية اعتقلت امس الفنانة السورية المعارضة مي سكاف واقتادتها إلى مكان مجهول.

وذكر البني لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أن عناصر من أجهزة الأمن السورية اعتقلت سكاف أثناء توجهها إلى منزلها في ضاحية «مشروع دمر» السكنية بدمشق.

وأكد البني أن اعتقال سكاف «يؤكد أن السلطات السورية تسعى وراء خنق كل صوت ثقافي وسياسي لتعطي بعض الحياة لنظريتها بأنها تحارب الإرهاب». وكانت السلطات السورية وجهت تهمة التحريض على القتل لسكاف في شهر أغسطس الماضي ضمن قانون مكافحة الإرهاب.

وسبق للسلطات السورية أن اعتقلت سكاف في شهر يوليو عام 2011 خلال مشاركتها في مظاهرة مناهضة للسلطات السورية في حي الميدان بالعاصمة السورية دمشق.

مي سكاف